الأمن الانساني والتنمية المستدامة في المنطقة المغاربية: دراسة في الواقع والتحديات

Human Security and Sustainable Development in the Maghreb Region: A Study of Reality and Challenges

عمر خلف الله

جامعة الجزائر 3، الجزائر، Khelfallahamar@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2021/01/17 **تاريخ القبول:** 2021/04/10 **تاريخ النشر:** 2021/07/10

ملخص:

يعد النقاش حول موضوع الأمن الإنساني والتنمية المستدامة امتدادا لتطور نظري عرفه مفهومي الأمن والتنمية، وفي هذا السياق قدمت مقاربة الأمن الإنساني كمقاربة جديدة تتسم بالشمولية وتجعل من الفرد محورا للأمن. وبالموازاة جاء مفهوم التنمية المستدامة للدفاع عن فلسفة الحفاظ على الثروة والموارد لضمان مبدأ تكافؤ الفرص بين الأجيال. إنّ دراسة المنطقة المغاربية وفقا للمدخلين السابقين تكشف حالة من العجز عكسها الواقع الذي يعيشه الفرد في دول المغرب العربي، وهو ما يطرح مجموعة من الأسئلة لعل أبرزها كيف يمكن تشخيص واقع الأمن الإنساني والتنمية المستدامة في المنطقة المغاربية، وكنتيجة أولية لهذا النقاش يمكن القول أنّ الفشل في بناء الدولة الحديثة يعد سببا جوهريا يعقد تحديات الأمن الإنساني والتنمية المستدامة في الدول المغاربية.

الكلمات المفتاحية: *الأمن الإنساني؛ التنمية المستدامة؛ التهديدات البنيوية؛ التهديدات النسقية؛ الاستجابة الدولية.*

Abstract:

The debate on the human security and the sustainable development is the theoretical evolution of the concepts of security and development. In this context, the human security approach has been introduced as a new comprehensive approach that focuses on the individuals as the core of security. On the other hand, the concept of sustainable development defends the idea of not compromising the wealth and resources of future generations. Studying the Maghreb region in the light of the two previous concepts shows a sort of inability reflected by the hard reality of individuals in the said region. This situation raises many questions; the most important is how to go through the reality of the human security and the sustainable development in the Maghreb region. As a preliminary finding to this debate, we can say that the main cause of the complexity of the challenges of the sustainable development and the human security in this region is the failure in the construction of modern states.

Keywords: *Human security; Sustainable development; Structural threats; Systemic threats; response International.*

* **المؤلف المرسل: عمر خلف الله**، Khelfallahamar@gmail.com

مقدمة:

عرف العالم منذ نهاية الحرب الباردة تحولا كبيرا مس العديد من المفاهيم والمقاربات خاصة تلك المتعلقة بموضوع الأمن وقضايا التنمية وفي هذا السياق شهد حقل الدراسات الأمنية نقاشا ذو طبيعة إبستمولوجية بين المجموعات العلمية المتخصصة حيث أفرز هذا الأخير تحولا مناظريا جعل من مقاربة الأمن الإنساني تأخذ موقع أساسيا في الدراسات الأمنية باعتبارها مقاربة موسعة و شاملة عند المهتمين والباحثين بدراسة الأمن، وفي جانب آخر وتقريبا وبنفس الأسباب المتعلقة بالتطور النظري والمتغيرات الدولية عرف مفهوم التنمية تحولات كبيرة وعميقة حيث انعكس ذلك في هيمنة منطق التنمية المستدامة على قضايا التنمية والنمو بصفة عامة، وفي جانب آخر تحول النقاش العلمي نحو وجود علاقة تداخلية بين الأمن الإنساني والتنمية المستدامة، باعتبار أن الفرد هو نقطة الاشتراك بين المقاربتين وهو ما يتضح جليا في العودة إلى الأدبيات والدراسات المتعلقة بالموضوعين قيد الدراسة.

وتأسيسا على ما سبق تكشف دراسة الواقع الدولي خاصة تلك المتعلقة بالهيمنة الغربية سواء في جانبها السياسي الداعي إلى ضرورة تبني النموذج الديمقراطي في بناء الأنظمة السياسية والدول الحديثة، أو في جانبه الاقتصادي المروج للمنطق الليبرالي وحرية الأسواق وحركة المال والصرف،أو في شقه الثقافي الذي يجعل من الحضارة الغربية حضارة مهيمنة تسعى لنمذجة الأفراد والجماعات وإلغاء كل خصوصيات المجتمعات الغير غربية، وقد ساهمت هذه المعطيات الدولية بشكل أو بأخر في التحولات التي عرفها مفهوم الأمن والتنمية خاصة في ظل التوظيف الكبير للمؤسسات الدولية الكبرى كالأمم المتحدة والذي عملت الدول الغربية في استعماله من أجل الدعوة إلى الربط بين مجموعة من المقاربات النظرية والحاجات الإنسانية لفرض منطق دولي يعود في الكثير من الأحيان بالفائدة ويحقق مصالح الدول الكبرى وقد يزيد من تعقيد واقع وحالة الدول المتخلفة.

وفي هذا السياق تعرف المنطق المغاربية حالة من التعقيد عندما يتعلق الأمر بواقع الأمن الإنساني والتنمية المستدامة،فبسبب الفشل في بناء دولة حديثة تقوم على العمل المؤسساتي ونظام سياسي فعال يجعل من الفصل بين السلطات و يفرز مجتمع مدني قوية،ويضمن مشاركة سياسية حقيقة لكل الأفراد،هذا الفشل السياسي أدى إلى عجز أخر تمثل في العجز عن النجاح في كل التجارب التنموية التي قدمتها كل دول المغرب العربي،وهو ما أفرز منظومة اقتصادية غير قادرة على تلبية حاجات المواطنين،وتنقص فيها فرص العمل ،كما أن المنظومة الاقتصادية المغاربية تتميز بالتبعية الإنتاجية التي تأتي بالأساس من مداخيل ربيعية ترتبط بالسوق الدولي، وهو ما يرهن الاقتصاد المغاربي ويجعله في حالة من عدم الاستقرار وإمكانية التراجع.

لقد أسهمت العوامل السالفة الذكر في التأثير عن إمكانية تحقيق حاجيات الأفراد وفقا للمقاربة الشاملة للأمن والتي تقوم بالأساس على جعل الفرد هدف لحركية ونشاط النظام السياسي، فعملية التقرب من الواقع المغاربي وفقا للمؤشرات النظرية لمقاربة الأمن الإنساني تكشف عن أن الفرد في الدول المغاربية لا يزال بعيدا عن الوصول إلى هذه المؤشرات في أرض الواقع رغم الاختلاف النسبي بين الدول المغاربية في عملية القياس والدراسة، أما عن التنمية المستدامة فيمكن القول أن الآليات المتبعة من طرف الدول المغاربية هي أدوات ضعيفة تتضح من خلال طبيعة البرامج المتعبة ومدى القدرة عن تجسيدها في الواقع المعاش.

وهو ما يدع الى طرح العديد من الأسئلة حول الأمن الإنساني والتنمية المستدامة في المنطقة المغاربية أمر يحتمه التراجع الكبير الذي تعرفه الدول في المغرب العربي عندما يتعلق الأمر بأمن الأفراد والنجاح في التنمية وعليه فإن الدراسة تهدف إلى معالجة الإشكالية التالية:

كيف يمكن تشخيص واقع الأمن الإنساني والتنمية المستدامة في الدول المغاربية؟

وتنطوي هذه الإشكالية على مجموع من التساؤلات الفرعية تتمثل في: ما علاقة التطور النظري الذي عرفه حقل الدراسات الأمنية والدراسات المهتمة بالتنمية على بروز مقاربة الأمن الإنساني ومفهوم التنمية المستدامة؟ ما هي أهم تهديدات الأمن الإنساني التي تعرفها المنطقة المغاربية؟ ما هي الآليات الدولية والوطنية المتبعة في تحقيق أمن الأفراد وتجسيد التنمية المستدامة في دول المغرب العربي؟ ما هي التحديات المستقبلية لأمن الإنساني والتنمية المستدامة في المنطقة المغاربية؟

فرضية الدراسة تقوم الدراسة على فرضية مفادها وجود علاقة ترابطية بين واقع الأمن الإنساني والتنمية المستدامة وبين الفشل في بناء الدولة في المنطقة المغاربية.

منهجية الدراسة: تتبع الدراسة مجموعة من المناهج حيث تستخدم المنهج المقارن المعروف خاصة في حقل الدراسات السياسية المقارنة، وذلك لأن موضوع الدراسة يبحث في بعض النقاط المتعلقة بطبيعة الدولة والمجتمع في دول المغرب العربي، وتستخدم منهج تحليل المضمون لفهم بعض الوثائق والاتفاقيات الدولية خاصة تلك المتعلقة بالتنمية المستدامة.

ومنه فإن الدراسة ستقوم على الخطة التالية:

I. الأمن الإنساني والتنمية المستدامة: محاولات التأصيل النظري:
   1. تعريف الأمن والأمن الإنساني.
   2. تعريف التنمية والتنمية المستدامة.
   3. العلاقة بين الأمن الإنساني والتنمية المستدامة.

II. تهديدات الأمن الإنساني في دول المغرب العربي:
   1. التهديدات البنيوية.
   2. التهديدات النسقية.

III. آليات المعالجة وأهم التحديات:
   1. الآليات الوطنية والدولية.
   2. السيناريوهات المحتملة.

I. الأمن الإنساني والتنمية المستدامة: محاولات التأصيل النظري:

تحاول الدراسة من خلال هذا المحور البحث عن تعريف الأمن والأمن الإنساني وأهم التعاريف التي جاءت في السياق العربي ومن جهة أخرى تتبع الدراسة تطور مفهوم الأمن وبروز التنمية المستدامة، مع الكشف عن الطبيعة التداخلية بين الأمن الإنساني والتنمية المستدامة.

شكل موضوع الأمن محورا أساسيا في حقل الدراسات الأمنية حيث يعتبر المحرك الجوهري لهذا العلم أو التخصص، وقد قدم العديد من الباحثين الكثير من التعاريف والتي تحدد المعنى المقصود منه أو الخصائص التي تميزه أو أدوات تحقيقه، فرغم الاختلاف بين العديد من التعاريف إلا أنها تتفق حول أهمية الأمن لدى الدول والجماعات والأفراد، وتزداد أهميته عندما يتعلق الأمر بالصراع والتنافس الدولي.

1. تعريف الأمن والأمن والإنساني:

يعود أصل كلمة الأمن في اللغة الانجليزية securitas المركبة أساسا من sini والتي يقصد بها غير وكلمة cura والتي تعني غياب السلامة والأمن ومن خلال هذا التعريف اللغوي يتضح أن البداية الأولى لم يقصد بها بالضرورة درجة تحقيقه أو الحصول عليه بل أن إمكانية فقدانه تعتبر موضوع للأمن (Balzacq, 2004).

وفي جانب القواميس والموسوعات التي عرفة الأمن يعد تعريف معجم بلاكويل من بين أكثر التعاريف شيوعا وانتشارا رغم أن المعجم حدد مجال السياسية الخارجية كمكان حيوي لنقاش حول الأمن، إلا أنه ركز على الطبيعة الحسية التي ترتبط بتوفر عوامل مادية لتحقيقه (بيلي، 2000، ص.601)، وعليه فإن العودة لتعريف المعجم المذكور تكشف بالأساس أن التفاعل الدولي يقوم بالأساس حول البعد الأمني، وهو ما يعني أن الأمن يرتبط بطبيعة تكوين الدولة والتي يعد هذا الأخير أحد أسباب نشأتها

أما عن الأمن الإنساني كمفهوم فيمكن الإشارة بصفة مختصرة إلى وجود علاقة بين تطور حقل الدراسات الأمنية من جهة وبين بروز هذه المقاربة في الدراسات النظرية، وهنا يمكن العودة إلى المراحل الأولى حيث كانت الدولة والأمن الدولاتي مهما أساس المنطقي الأمني، هذا الأخير عرف محاولات توسيع خاصة مع مدرسة كوبنهجن التي طرحت أبعاد جديدة للأمن، هذه التحولات كانت خلفية أو عوامل مساعدة لبروز مقاربة الأمن الإنساني والتي يصطلح عليها في كثير من الدراسات بالمقاربة الشاملة للأمن.

يربط الكثير من الباحثين بين بروز مقاربة الأمن الإنساني وبين صدور تقرير التنمية البشرية لسنة 1994، والذي حدد فيه كل من محبوب الحق وأَمَارتيَا سَان الأبعاد السبعة الجديدة لمفهوم الأمن، هذا ما شكل عهدا جديد لدراسات النظرية حيث لا ترتبط مقاربة الأمن الإنساني بجماعات علمية معرفية بقدر ما ترتبط بدراسة أو تقرير أممي، وهو ما يطرح في المستقبل العديد من الأسئلة المعرفية. وقد حدد هذا التقرير المنطق الجديد للأمن من خلال التحول من التركيز على الارض والحدود الى التركيز على الأفراد، وأن يكون أمن عن التنمية وليس على التسلح. (PNUD, 1994, pp.23-36)

ويقدم كوفي عنان تعريفا كاملا عن الأمن الانساني "حيث يعتبر أن الأمن الانساني لا يرتبط فقط بالعنف المسلح وأن النجاح في حكم رجيح وإرساء حقوق الانسان والعمل على تقوية المنظومة التعلمية والصحية والقضاء على أشكال الفقر والحاجة مع العمل الجماعي في وضع استراتيجيات فعالة للحد من النزاعات عوامل كفيلة في تحقيق الامن الانساني الذي يعدو ركيزة للأمن القومي. (عرفة محمد أمين، 2009)

من خلال تعريف كوفي عنان؛ ربط هذا الأخير بين مجموعة من التحديات المعروفة في الواقع الدولي مثل العنف والفشل في الحكم الرشيد ومكونات التخلف وبين تحقيق الأمن الإنساني، وفي جانب أخر اعتبر كوفي عنان أن النجاح في التنمية الاقتصادية شرط ضروري للتحرر من الحاجة، وربط بين كل ذلك وبين الطبيعة

التكاملية للأمن الوطني والأمن الإنساني، كما أن التعريف السابق الذكر جاء وفقا للمتغيرات دولية ساهمت في تعقيد حالة أمن الأفراد بسب كثرة النزاعات الداخلية، وتزايد إفرازات العولمة في جانبها السياسي والاقتصادي والثقافي.

2. تعريف التنمية والتنمية المستدامة:

أما عن التنمية فيمكن القول منذ البداية أن هذا المفهوم ارتبط بالدراسات الاقتصادية، ويعني بشكل بسيط وضع برامج وخطط لنقل القدرة الاقتصادية بكل أبعادها من حالة إلى حالة أحسن، "ويقصد بها التغير الإرادي الذي يحدث في المجتمع سواء اجتماعيا، أم اقتصاديا، أم سياسيا، بهدف تطوير وتحسين أحوال الناس، من خلال استغلال جميع الموارد المتاحة." (الدويكات، 2016)

إضافة إلى ما سبق يمكن القول أن ظهور مفهوم التنمية المستدامة يرتبط بالعديد من المتغيرات والتحولات التي عرفها النقاش الدولي حول مفهوم النمو الذي يعد المرحلة الأولى (حيث طرح هذا الأخير بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، والذي كان يقصد بيه الحرية التامة في استغلال الموارد المتاحة من أجل تحقيق نمو اقتصادي، هذه النظرة عرفت انتقادا بين الفاعلين الدوليين خاصة في مرحلة الثمانينات وتم التحذير من الطريقة المتبعة في استغلال الموارد، وهنا بدأ العالم يعرف حركة عملت الأمم المتحدة على تبينها من أجل وضع خطط وبرامج دولية تهدف إلى عقلنة استغلال الدول للثروات والمواد الأولية) (القرطبي، 2017، ص.119)

وقد عرف النشاط الدولي في هذا السياق العديد من المؤتمرات والقمم حيث كانت البداية مع تقرير بروتنلاند 1987، ثم مؤتمر ستوكهولم 1971، وقمة الأرض 1992، وقمة جوهانزبورغ 2002، وقمة كوبنهاجن، وقمة باريس، شكلت هذه المؤتمرات المرجعية الأساسية للنقاش حول موضوع التنمية المستدامة القائم أساسا على منطق الحفاظ على الثروة وكيفية تقاسمها بين الأجيال وهو ما يتطلب تعاونا دوليا حقيقيا يسمح خاصة لتلك الدول المتخلفة بامتلاك التكنولوجيا والمساعدة على دمجها في الاقتصاد العالمي بشكل يضمن لها درجة مقبولة من تلبية الحاجيات وتحقيق الرفاه.

يعود الكثير من الباحثين دائما في فهمهم للتنمية المستدامة إلى تعريف تقرير بروتنلاند، والذي اختصرها في ضرورة الاستغلال العقلاني لثروات بشكل يضمن حقوق الأجيال القادمة، "وهذا التعريف لا يأخذ بعين الاعتبار إلا فكرة الاستمرارية أو الاستدامة، ويتعلق الأمر بالفعل، بسيرورة التغيير التي يتم من خلالها استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات والتغيرات التقنية والمؤسساتية التي توجد في انسجام وتدعم الحاضر والمستقبل للأفراد والجماعات." (القرطبي، 2017، ص121)

3.العلاقة بين الأمن الإنساني والتنمية المستدامة:

إن عملية الجمع بين الأفكار السالفة الذكر، والبحث عن طبيعة العلاقة بين الأمن الإنساني والتنمية المستدامة تتطلب في البداية تحديد العناصر المكونة للأمن الانساني خاصة تلك المتعلقة بالتهديد الذي قد يمسه مع تحديد نفس العناصر المتعلقة بالتنمية المستدامة، وهنا يتضح أن كل من الأمن الإنساني والتنمية المستدامة يبحث عن تحرر الانسان من الخوف ومن الحاجة، وحتى وإن كان الأمر واضحا في مقاربة الأمن الإنساني فإنه موجود أيضا في البناء العام لفلسفة التنمية المستدامة، كما أن الفرد يعتبر هو المحور الرئيسي في

كلا المفهومين، وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى مجموعة من المفاهيم التي تحمل في بنائها أفكار مشتركة بين الأمن الإنساني والتنمية المستدامة، كالحكم الرشيد، وحقوق الانسان، والتنمية السياسية، والأمن البيئي.

وتأسيسا على ما سبق فإن "عملية الفصل التام بين الأمن الإنساني والتنمية المستدامة لا تعتبر مجدية من الناحية الواقعية، حيث لا يمكن الاستمرار في إنكار العلاقة بين الأمن والتنمية، فالتردي في الأوضاع التنموية داخل إحدى الدول سيؤدي بالتأكيد إلى تدهور أحوالها الأمنية واستقرارها المحلي والخارجي، وبالتأكيد فإن عدم الاستقرار وافتقاد الشعور بالأمن سيعيق تحقيق التنمية ومساعيها وأهدافها." (أبو زيد، 2013، ص263)

وفي الأخير، فإن الحديث عن وجود علاقة ترابطية بين الأمن الانساني والتنمية المستدامة يعود إلى العلاقة التداخلية بين الأمن والتنمية، حيث تسعى كل هذه المفاهيم إلى تحقيق أمن الدول والأفراد والجماعات من خلال النجاح في التنمية، وبالعكس فإن النجاح في التنمية يعتبر عامل رئيسي في تحقيق الأمن.

II. تهديدات الأمن الإنساني في دول المغرب العربي:

1.التهديدات البنيوية:

ويقصد بها مجموع التهديدات النابعة من الوضع الداخلي لدولة ويمكن تلخصها في قضايا الأمن السياسي، والاقتصادي، والوظيفي وتلك المتعلقة بالتحدي البيئي ....،وفي هذا الإطار قدم تقرير التنمية البشرية لعام 2009 مجموعة من التحديات التي تعرفها المنطقة العربية بصفة عامة،وقد حاول التقرير أن يتجاوز التهديدات السبعة المتعارف عليها وأن يضع تصورا جديدا يتلاءم مع واقع المنطقة، حيث ركز عن دور العوامل الخارجية في تهديد الأمن الإنساني خاصة تلك المتعلقة بالتدخل العسكري،والذي كانت له سلبيات كبيرة على العديد من الدول العربية.

يعد التهديد البيئي أحد أهم المخاطر التي تعرفها المنطقة المغاربية، "حيث تواجه المنطقة تحديات متعاظمة تهدد أمن الإنسان نتيجة لضغوط البيئية، وقد تفضي النزعات المترتبة على المنافسة على الموارد الطبيعية المتناقصة إلى رفع نسبة التوتر في العلاقات بين الجماعات والسكان والدول المغاربية، وتنجم هذه التحديات عن الضغوط السكانية والديمغرافية، والإفراط في استغلال الأرض، ونقص المياه والتصحر والتلوث والتغيرات المناخية." (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، 2009، ص.02)

فالحديث عن التهديد البيئي في دول المغرب العربي يكشف من جهة أخرى ضعف الاستراتيجيات المتبعة للحد من هذا التدهور، فرغم تعدد المؤسسات والهيئات المعنية بذلك، إلا أن الواقع البيئي المغاربي ينذر بمستقبل معقد ستكون له أثار مباشرة على حياة الأفراد وسكان المنطقة، كما تعد ظاهرة التغيرات المناخية أحد التهديدات البيئية التي ستمس الأمن الغذائي بسبب تأثيرها على نمط الإنتاج، خاصة في ظل الطبيعة الفلاحية لبعض الدول المغاربية، فرغم أن الدول المغاربية لا تساهم في زيادة الغازات المسببة للتغير المناخي، إلا أنها تصنف من بين المناطق التي ستتأثر بالتغير المناخي سواء على المستوى الاقتصادي أو الجغرافي.

تعتبر العديد من الدراسات أن الفشل في بناء دولة حديثة تقوم على المواطنة والمشاركة السياسية الحقيقة في المنطقة المغاربية يعد عاملا محوريا في تحقيق الأمن الإنساني والتنمية المستدامة، "هناك جدل فكري واسع بين شكل النظام السياسي وطبيعته من ناحية، ومدى فاعليته في تحقيق التنمية من ناحية أخرى،

تؤكد الخبرات المقارنة لتجارب التنمية خلال القرن العشرين،أنه لا توجد علاقة حتمية أو ميكانيكية أو ذات اتجاه واحد بين شكل النظام السياسي وقدرته على تحقيق التنمية" (أبو زيد، 2013، ص.31)، لكن رغم هذا فإن دول المغرب العربي تعرف حالة من التعثر في التحول الديمقراطي ويغيب الفصل بين المؤسسات ويضعف المجتمع المدني والأحزاب السياسية، كما ينتشر الفساد بكل أنواعه و تغيب العدالة التوزيعية ومبدأ تكافؤ الفرص، وهو واقع ساهم في تراجع تحقيق الغاية من الأمن الإنساني و التنمية المستدامة.

وبالعودة إلى أهم أبعاد الأمن الإنساني في المنطقة المغاربية حسب تقرير التنمية الإنسانية لسنة 2009 نجده يركز كثيرا على الأمن الاقتصادي خاصة في ظل فشل جميع التجارب التنموية التي عرفتها المنطقة، وبسبب اعتماد بعضها على النفط ليبيا، والجزائر، أو الفلاحة والسياحة بالنسبة للمغرب وتونس، كمصدر وحيد للدخل الوطني، فإن عدم استقرار السوق الدولي خلق حالة من عدم اليقين الاقتصادي لهذه الاقتصاديات الريعية، "وقد خلف النمو المرتكز على النفط عددا من مواطن الضعف في الأسس البنيوية للاقتصاديات العربية، إذ تحول العديد من البلدان العربية بصورة متزايدة إلى الاقتصاد القائم على الاستيراد والخدمات، وتقع أنواع الخدمات المتوافرة في البلدان العربية في أدنى سلسلة القيمة المضافة." (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، 2009، ص.103)، هذه المعطيات الاقتصادية في الدول المغاربية كانت سببا في تراجع الأمن الانساني والفشل في تحقيق التنمية المستدامة بسبب زيادة حالات البطالة وانتشار الفقر، وضعف الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في ظل عدم وجود رؤية اقتصادية تجعل من الفرد محورا لها ومن التنمية المستدامة بُعدا لها، وقد حاولت دراسة مفصلة بعنوان التنمية الانسانية العربية في القرن الحادي والعشرين أولوية التمكين، تشخيص واقع الأمن الإنساني والتنمية المستدامة، حيث خلصت في الأخير إلى أن ضعف التمكين بكل أبعاده هو السبب الرئيس في تراجع التنمية الإنسانية بصفة عامة، حيث وجب البحث في السبل الكفيلة بـ"التركيز عل حكم القانون وتقليل سيطرة النظام، وتدعيم استراتيجية مكافحة الفقر، ونمط إدارة النزعات، والوعي بالتحديات البيئية، ودعم جودة التعليم، وتدعيم الهوية." (قرني، 2014، ص.31)

2. التهديدات النسقية:

ويقصد بها مجموع العوامل الخارجية المؤثرة على الأمن الانساني والتنمية المستدامة في المنطقة المغاربية، حيث يعد التدخل الأجنبي أحد أهم مظاهرها نظرا للآثار التي يسببها على الأرواح والاقتصاد، يضاف إلى ذلك تلك الإفرازات السلبية للعولمة في جانبها السياسي والاقتصادي والثقافي الاجتماعي الذي أصبح يهدد مرتكزات الأمن الانساني والتنمية المستدامة في دول المغرب العربي.

يعود تاريخ التدخل الأجنبي في المنطقة المغاربية إلى الحقبة الاستعمارية، وقد تعرضت دول المغرب العربي إلى حالة من الهجوم والاستعمار كانت له العديد من الآثار السلبية على المنطقة، مازالت أثارها إلى يومنا هذا. ويعد الاستعمار الفرنسي للجزائر الاستعمار الأكثر عنفا في شمال إفريقيا، فكل الدراسات التاريخية تتفق على حجم الدمار في الأرواح والممتلكات، وضرب الهوية والدين، كما تعتبر التجارب النووية التي قام بها المستعمر في الصحراء الجزائرية شاهدا حيا على واقع الأمن الإنساني والتنمية المستدامة في المنطقة المغاربية.

وبالعودة إلى التدخل الأجنبي في المنطقة المغاربية وأثاره على الأمن الإنساني والتنمية المستدامة، فإن تشخيص التدخل في ليبيا يكشف عن حالة من الخسائر في الأرواح والممتلكات يجعل من إعادة البناء أمرا معقدا يحتاج إلى وقت زمني و قدرة مادية كبيرة، فالتدخل الأجنبي في ليبيا خلق حالة من الفوضى أدت إلى بروز

نزاعات داخلية تغذيها في الكثير من الأحيان فواعل خارجية وفقا لمصلحتها الذاتية، وهنا لا يمكن الحديث عن أمن الفرد الليبي الذي أصبح في حالة من عدم الاستقرار بكل أنواعه فغياب الأمن وتراجع الاقتصاد ونقص الخدمات والغذاء والدواء، وتحدي الصحة والتعليم، أصبحت واقعا يعيق حركة ووجود الأفراد والسكان في ليبيا، يضاف إلى ذلك أن الحديث عن التنمية المستدامة أمر مؤجل، فحالة الفوضى التي تعرفها ليبيا كانت سببا في تدهور بيئي ستكون له أثار كبيرة على المدى المتوسط والبعيد.

وعادة ما يرتبط الحديث عن التهديدات النسقية أي تلك التي تأتي من النسق الخارجي على الأمن الانساني والتنمية المستدامة في دول المغرب العربي بظاهرة العولمة وما تخلقه من تحديات وعراقيل في ذلك، فالعولمة زادت من هيمنة الدول الكبرى على الاقتصاد الدولي حيث تهيمن هذه الأخيرة على الصناعة والتجارة الدولية، في حين تتقلص الفرص الخاصة بالدول المتخلفة، كما تسعى العولمة إلى فرض نموذج سياسي لأنظمة الحكم وفق المنطق الغربي وهو ما يشكل تحديا يتعلق بالهوية وطبيعة الثقافة في المنطقة المغاربية. أمام هذا الواقع تعرف السياسات الهادفة لتحقيق الأمن الانساني والتنمية المستدامة في دول المغرب العربي تحديات أخرى تضاف إلى التحديات الداخلية وهو أمر يعرقل أي محاولة للدفع بتحسن ظروف الأمن الانساني وتجسيد أبعاد التنمية المستدامة في المنطقة المغاربية.

وقد طرح تقرير معنون بـ: عولمة ذات وجه انساني صدر عام 1999 عن البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، مجموعة من المخاطر تمثلت في عدم الاستقرار المالي والأمن الوظيفي، والثقافي، والشخصي، والبيئي، والسياسي الاجتماعي، رغم أن التقرير عدد مجموعة من الإيجابيات التي أفرزتها العولمة كسرعة تنقل البضائع والأشخاص." (UNDP, 1999. pp.25-28).

وفي إطار العولمة يتم توظيف المؤسسات الدولية لترويج أو فرض سياسات تتميز بالطابع الإقصائي والانتقائي، "وفي ميدان العلاقات الدولية تعرضت العديد من الدول المغاربية لاستخدام مجلس الأمن لفرض حصار اقتصادي كانت له نتائج وخيمة على حياة الأفراد وأمنهم، ومثال ذلك ما تعرضت له ليبيا من حصار اقتصادي وعقوبات دولية وظفت فيها القوى الدولية مؤسسات أممية." (سلطح، 2000، ص.112)

وفي دراسة لوليد عبد الحي بعنوان انعكاسات العولمة عل الوطن العربي، حدد طبيعة الأزمة المركزية للدولة العربية في مواجهتها للعولمة "التغيرات الكمية التي تتمثل في التغير في الأسعار أو التغير في كميات السلع أو عدد الفضائيات والصحف والمعطيات العلمية في الميادين المختلفة، أما عن التغيرات النوعية فتتمثل في أنماط الأزياء والمعمار والأسلحة والتغيرات المناخية، في حين يقصد بالمتغيرات المستمرة تلك المتعلقة بالزيادة السكانية أو المعرفة العلمية أو انتقال الأفراد والسلع والأموال، في حين تقوم المتغيرات غير المستمرة مثل الحروب والتغيرات المفاجئة في الميادين السياسية والاقتصادية بشكل خاص." (عبد الحي، 2011)

III.آليات المعالجة وأهم التحديات:

1.الآليات الوطنية والدولية:

عملت الدول المغاربية على وضع خطط واستراتيجيات من أجل الدفع بتحسين واقع الأمن الإنساني من خلال العمل على الدخول في تجارب ديمقراطية، حيث شهدت دول المغرب العربي تحولات نحو الديمقراطية، حتى وإن اتسمت بالتعثر والتراجع في الكثير من الأحيان إلا أن الأفراد في المنطقة المغاربية زاد

تطلعهم من أجل العمل على الحصول على حقوقهم السياسية حيث تحاول منظمات المجتمع المدني وبدرجات مختلفة على ترقية حقوق الإنسان والدفاع عنها، وفي هذا السياق عرفت البلدان المغاربية زيادة في عدد القوانين والتشريعات التي تقر بحرية الأفراد وحقوقهم السياسية خاصة تلك المتعلقة بالمشاركة السياسية وحرية إنشاء الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والحق في العمل والسكن والرعاية الصحية، حيث تنص الدساتير المغاربية على كل هذه الحقوق، غير أنّ الواقع لا يعكس ذلك، فالفرد المغاربي يعيش حالة من التراجع في الحصول على الحقوق وضعف في تلبية الحاجات. وعليه فإن الحديث عن برامج وطنية يبقى أمرا نسبيا نظرا لعدم وجود منظومة سليمة تتحرك فيها هذه الآليات.

يقصد بالآليات الدولية تلك البرامج والمشاريع التي تأتي عادة من المنظمات الدولية الكبرى خاصة من مؤسسة الأمم المتحدة، وكما سبق ذكره فإنّ فكرة الأمن الإنساني هي فكرة أممية بالأساس، وحتى قضايا التنمية المستدامة فإنّ الأمم المتحدة تعمل على طرح برامج وتصورات تهدف إلى مساعدة الدول خاصة تلك المتخلفة منها على النجاح فيها، وهنا يمكن الحديث عن مجموعة الاتفاقات الدولية التي أفرزتها المؤتمرات الدولية التي تدعو إلى العمل من أجل تحسين الوضع الاقتصادي والتنموي لدول العاجزة، كما تعد أهداف الألفية 2015 وأهداف التنمية المستدامة لسنة 2030 المشاريع الأكثر أهمية في هذا السياق، وقد جعلت هذه الأخيرة من كرامة الانسان ورفاهية وبناء مجتمعات مستدامة ومنيعة، والسلام والحوكمة والمؤسسات وتوفير الوسائل المساعدة على التنفيذ والشراكة أهداف للخطة. (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2015، ص.183)

وقد عمل التقرير الصادر سنة 2015 المتعلق بالتنمية المستدامة العربية على دراسة تفاصيل وواقع التنمية المستدامة العربية ومن خلالها المغاربية وفقا للأهداف 17 المعلن عنها وقد أعطى أرقاما وبيانات تكشف وضعا معقدا يحتاج إلى مجموعة من الشروط للتقدم بالتنمية المستدامة في المنطقة، (حيث كشف التحليل المتكامل للتقرير الذي يشكل الانسان محوره المستخدم في هذا التقرير أن تحقيق خطة 2030 في المنطقة العربية يتطلب العمل على عدة جبهات، فبالرغم من التقدم المحرز، على الحكومات أن تؤمن للجميع المساواة في الفرص وفي الحصول على الضروريات للحياة، ويتطلب بناء مجتمعات منيعة ومستدامة سياسات واستثمارات تناسب الحاضر والمستقبل) (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2015). وعليه فالدول المغاربية مطالبة أن تسعى لاستفادة من هذه الخطة الدولية خاصة في الشق المتعلق بالمساعدة المالية والشراكة لتطوير الخبرات المحلية، في مجال استخدام التكنولوجيا ووضع تصور جماعي لاستفادة أكثر من الإستراتجية الدولية لسنة 2030 وأن تكون الاستفادة أحسن من الخطة السابقة لسنة 2015.

2.السيناريوهات المحتملة:

من خلال دراسة واقع الأمن الإنساني والتنمية المستدامة، في المنطقة المغاربية يتضح أن الفرد في هذه الدول يعيش مجموعة من التحديات سواء تلك المتعلقة بالحرية السياسية، أو تلك المتعلقة بالوضع الاقتصادي وتراجع فرص العمل والخدمات، أو الرعاية الصحية والتعليم، كما تعرف المنطقة حالة من التدهور البيئي سببه الاستهلاك غير العقلاني للموارد وغياب التكنولوجيا، يضاف إلى ذلك مجموعة الإشكالات البيئية؛ كنذرة المياه والتصحر والفيضانات والآثار الأخرى لتغير المناخي، وعليه فإن الحديث عن إمكانية تحريك الوضع إلى ما هو أحسن يتطلب مجموعة من الشروط يعتبر أبرزها ضرورة النجاح في التحول الديمقراطي من خلال العمل على إقامة إصلاحات سياسية تفرز مجتمع مدني قوي وتساعد على عمل مؤسساتي من أجل ترشيد نظام

الحكم ليصبح أكثر فاعلية على مستوى الأداء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فعملية بناء الدولة الحديثة هي الشرط القاعدي والأول من أجل التقدم في مجال التنمية المستدامة والأمن الإنساني، ويمكن في الأخير وضع مجموعة من السيناريوهات التي يمكن أن يؤول إليها مستقبل الأمن الإنساني والتنمية المستدامة في دول المغرب العربي:

أ. السيناريو التفاؤلي:

يقوم هذا السيناريو على إمكانية تغير إيجابي قد تشهده المتغيرات المؤثرة في الأمن الإنساني والتنمية المستدامة، وفي هذا السياق يمكن أن تعرف الأنظمة المغاربية نجاحا في التجربة الديمقراطية يساعد على خلق حالة من الحرية الفردية ويساعد على القضاء على الفساد السياسي والاقتصادي، وهو ما ستكون له أثار إيجابية على متطلبات الأمن الإنساني المغاربي، كما يساعد هذا التغير إن حدث في زيادة الوعي البيئي وفلسفة الاستغلال العقلاني على الموارد وهذا ما يضمن المحافظة على حقوق الأجيال القادمة، ويجعل من التنمية المستدامة في مواقع أحسن في دول المغرب العربي.

ب. السيناريو التشاؤمي:

وهو سيناريو يقوم بعكس حركة المتغيرات المتعلقة بالسيناريو التفاؤلي، حيث يتوقع زيادة في حدة تراجع في العوامل المتحكمة في قضايا الأمن الإنساني والتنمية المستدامة، وفي هذا الإطار يمكن أن تعرف الأنظمة السياسية المغاربية حالة من الأزمات السياسية، وهو ما سيؤدي إلى ضعف مكونات الأمن الإنساني حيث يمكن أن تعجز الدول المغاربية على تلبية حاجات الأفراد وقد تزيد البطالة والرعاية الصحية والخدمات بشكل أكثر مما هي عليه، وهنا ستعرف التنمية المستدامة تدهورا خطيرا ستكون عواقبه وخيمة على الأجيال القادمة.

ج. السيناريو الاتجاهي:

تقوم فكرة هذا السيناريو على احتمالية بقاء الأوضاع كما هي عليه، أي أن المنطقة المغاربية لن تعرف أي تغيير في الاتجاه الايجابي أو الاتجاه السلبي فيما يتعلق بالمتغيرات المؤثرة على كل من الأمن الإنساني والتنمية المستدامة، حيث يستمر الوضع السياسي والاقتصادي يراوح مكانه، ولن تعرف المنطقة أي تحول على المستوى الداخلي أو الخارجي، فبقاء الأسباب نفسها سيؤدي حتما إلى الوصول إلى النتائج نفسها أيضا.

الخاتمة:

لقد عرف مفهوم كل من الأمن والتنمية تحولا كبيرا كان للتطور النظري والتغير في السياق الدولي دور في ذلك، وقد طرحت الأدبيات المختصة مقاربة الأمن الإنساني ومفهوم التنمية المستدامة كنتيجة لهذا التحول، وفي المنطقة المغاربية فإن عملية تشخيص واقع التنمية المستدامة والأمن الإنساني فيها يكشف عن تعدد التهديدات وتعقدها، حيث يعرف هذا الأخير تراجعا كبيرا يرتبط بالأساس بالبعد السياسي للأمن الإنساني، كما ينعكس هذا الواقع وتزيد حدته عندما يتعلق بالقضايا التنموية والاقتصادية، حيث تزيد البطالة وتضعف الخدمات بكل أبعادها وتعرف المنطقة حالة من التدهور البيئي على كل مستوياته كان له الأثر البالغ على تحدي التنمية المستدامة في دول المغرب العربي، فنمط استغلال الموارد لا يتم في الكثير من الأحيان بالطريقة التي تضمن حقول الأجيال القادمة، ويربط الكثير من الباحثين بين ما يعرفه الفرد في المنطقة المغاربية من تراجع

لكل أبعاد الأمن الإنساني والتنمية المستدامة وبين الفشل في التجارب الديمقراطية فيها وعدم القدرة على بناء الدولة الحديثة التي تضمن لكل الأفراد حقوقهم وتجعل من حكم القانون والفصل بين المؤسسات عمادا لها. وفي جانب أخر فإن الحديث عن الآليات الوطنية الرامية إلى الدفع إلى تفعيل مكونات الأمن الإنساني والتنمية المستدامة يعرف حالة من الفشل في المنطقة المغاربية بسبب عدم وجود منظومة مساعدة على تحقيق تلك البرامج والاستراتيجيات الوطنية، أما عن الآليات الدولية فإن غياب التنسيق البيني بين دول المغرب العربي وعدم وجود إرادة دولية حقيقة للتعاون جعل من هذه الأخيرة تعطي نتائج ضعيفة، حيث لا تستفيد المنطقة بشكل إيجابي من البرامج الدولية في هذا المجال وهو ما يجعل المستقبل مفتوحا على العديد من الاحتمالات والسيناريوهات التي ترتبط في الكثير من الأحيان بمدى قدرة الدول المغاربية على القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية عميقة تجعل من الحكم الراشد والعمل المؤسساتي فلسفة لها، خاصة أن الأمر أصبح يتعلق بمفاهيم تسعى القوى الكبرى لاستغلالها بشكل قد يمس سيادة الدول والتدخل في شؤونها..

قائمة المراجع:

1. أبو زيد.أ.م. التنمية والأمن: ارتباطات نظرية. في: النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية. (2013). الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
2. برنامج الأمم المتحدة للبيئة. (2015). التقرير العربي للتنمية المستدامة. بيروت: الإسكوا .
3. البرنامج الانمائي للأمم المتحدة. (2009). تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009. تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية. بيروت: شركة كركي للنشر.
4. بيلي، ف. (2000). معجم بلاكويل للعلوم السياسية. دبي: مركز الخليج للأبحاث.
5. سلطح، ف.ا.م. (2000). العولمة السياسية. انعكاساتها وكيفية التعامل معها. الإسكندرية: مكتبة بستان المعرفة.
6. عبد الحي، و. (2011). انعكاسات العولمة على الوطن العربي. بيروت: مركز الجزيرة للدراسات بالاشتراك مع الدار العربية للعلوم ناشرون.
7. القرطبي، ع. في سبيل الفهم السوسيولوجي للأسس العلمية والرهانات المجتمعية للاتنمية المستدامة. في: الحسين،ش. وخالص، ع. الإنسان والبيئة. (2017). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
8. قرني.ب. (2014). التنمية الانسانية العربية في القرن الحادي والعشرين. أولوية التمكين. بيروت: مركز درسات الوحدة العربية.
9. الدويكات، س، (2016)، مفهوم التنمية لغة واطلاحا. في: https://bit.ly/38RmrST
10. BLAZACQ, T. Qu'est-ce que la sécurité nationale ? La revue Stratégique et Internationale. Hiver 2003-2004 , N°52.
11. Programme des Nations Unies pour le Développement. (1994). rapport mondiale sur le développement humain 1994, Paris: Econimica.
12. United Nations Development Programme. (1999). Human development report 1999. New York: Oxford University press.